مجلة الناقد للدراسات السياسية

المجلد: 03 العدد: 01
الرقم التسلسلي: 04
أفريل 2019

النفط كمدخل لتفسير الصراع الإيراني – السعودي

الأستاذ: إلياس ميسوم [1]
أستاذ مساعد أ – قسم العلوم السياسية
جامعة وهران 2 (الجزائر)
البريد الالكتروني: *ilyespoli3@gmail.com*

تاريخ الإرسال: 2019/01/01 - تاريخ القبول: 2019/04/03 - تاريخ النشر: 2019/04/25

الملخص:

منذ اكتشاف النفط في سنة 1859 من طرف الأمريكي إدوين دريك (*Edwin Drake*) وتحوله لمصدر جديد للطاقة ما فتئ الصراع والتنافس الدوليين على هذا المصدر المهم الذي أصبح أساسيًا في جُل الصناعات الحديثة يتزايدان، ولعل الخليج العربي الفارسي كان ولا يزال من أكثر المناطق في العالم التي احترقت بنار هذا الصراع والتنافس، لا سيما وأنّه يحوي أكثر من نصف احتياطي النفط الموجود في العالم، ناهيك عن تكلفة استخراجه التي تعد الأقل في العالم بأسره.

والحقيقة، أن اكتشاف النفط في الخليج لم يجعل دوله محل أطماع الغير فقط، وإنّما حولهم لدولٍ لها رأيٌ ومكانةٌ إقليمية وعالمية معتبرة، وفي نفس الوقت دولٌ ريعية مرتبطةٌ كليًا بعائدات الذهب الأسود وتقلبات أسعاره. ولعل الحديث عن النفط في الخليج أيضًا لا يتم دون الحديث عن السعودية وإيران، فمثلما هناك صراع إيديولوجي وسياسي بين طهران والرياض، هنالك أيضًا صراعٌ نفطي إن صح التعبير بين هذه الطرفين، صراعٌ يمكن القول أنّه يتمحور أساسًا حول طريقة توظيف النفط وتسعيرته (السياسات النفطية).

وفي هذه الورقة الدراسة، نسعى لدراسة النفط باعتباره متغيّرًا مستقلاً في الصراع الإيراني – السعودي أي كيف يؤثر النفط من حيث توظيفه سياسيا على الصراع الإيراني – السعودي.

الكلمات المفتاحية: النفط؛ السياسة النفطية؛ السعودية؛ إيران؛ الصراع الإيراني – السعودي.

Résumé:

Depuis la découverte du pétrole par l'américain Edwin Drake en 1859, ce précieux liquide devient la nouvelle ressource d'énergie qui a révolutionné l'économie mondiale, une nouvelle approche de développements s'amorce au niveau de tous secteurs des industries.

[1] **المؤلف المرسل: الأستاذ: إلياس ميسوم؛** *ilyespoli3@gmail.com*

Les conflits et les concurrences s'annoncent rudes dans ce domaine qui devient vital pour permettre à l'ensemble des secteurs d'activité de décoller ; ceci n'épargne guère le golfe Persique en raison des ses réserves qui constituent plus de la moitié, des réserves mondiales sans compter le coût d'exploitation le plus bas car le forage des puits est le moins profond dans la planète.

En réalité, l'apparition du pétrole dans le golfe, ce n'est non seulement ces pays sont convoités par d'autres mais par contre ils se sont accaparés d'autres acquis considérables au sein de la scène régionale et internationale, entretemps ces pays sont totalement dépendants des recettes de ces ressources naturelles et les fluctuations des couts de barils dans le marché mondial.

En outre, le sujet du pétrole ne se fait guère sans citer l'Arabie Saoudite et l'Iran, s'il ya une rivalité idéologique et politique entre Téhéran et Riyad, il ya aussi une rivalité pétrolière entre les deux parties.

Dans cette étude, nous abordons ce sujet qui pourrait dans l'avenir avoir plusieurs paramètres dans le conflit irano-saoudien, l'influence qui risque d'avoir sur le plan politique ? Du point de vue de la politique pétrolière adoptée par les deux membres de l'OPEP dans le cadre actuel des évènements.

Le plus important de tout cela, est-ce une raison principale dans ce conflit ou un simple prétexte mis en avant pour d'autres interprétations?

Mots-clés : Le Pétrole ; La Politique Pétrolière ; L'Arabie Saoudite ; L'Iran ; Le Conflit Irano-Saoudien.

مقدمـــة:

إنّ اكتشاف النِّفط وتحوله إلى عصب الصناعات الحديثة بمختلف أنواعها جعلته عاملًا رئيســـيًا في اكتساب القوة بمختلف أشكالها وزيـــادتها، مما انجر عنه تنافس دولـــي شرس على هذه المادة، أين شكّل – ولا يزال – البترول الوقود للكثير من الحـــروب والصراعات في القرن الماضـــي والحالـــي، كما كانت السيطرة عليه أولوية ثابتة للعديد للدول الصناعية الكبرى. وفي هذا المضمار، تعبر مقولة رئيس مجلس الحكومة الفرنسية السابق جـــورج كليمنصو (Georges Clemenceau)؛ "كل قطرة من البترول تعادل قطرة من الدّم" أحسن تعبر عن رؤية القوى العالمية الكبرى للنّفط من حيث تأثيره على موازين القوى.

والحقيقـــة، أن الكثير من الآراء السّياســـية تدور في فلك مقولة كليمنصو على غرار حديث اللورد جـــورج كـــرزون (George Curzon) – الحاكم العام للهند البريطانية ووزير خارجية بريطانيا السابق – أثناء الحرب العالمية الأولـــى (1914 – 1918)، عن أن سبب انتصار التحالف راجعٌ إلى موجة النِّفط التي ضربة العالـــم، والتي كانت بريطانيا العظمى أكبر المستفيدين منها. كما لاحظ الرئيس الثلاثين للولايات المتحدة الأمريكـــية كالفـــين كـــوليدج (Calvin Coolidge) في عام 1924، أن تفوق الدول

أصبح يتحدد وفق امتلاكـــها البترول ومشتقاته [1]. أمّا، الرئيس الفرنســي السابق شـــارل ديغـــول (Charles de Gaulle) فيقول: "إنّ السّياسة النّفطية أخطر من أن تترك تتحكم فيها المصالح الخاصة" [2]. بينما يشير الباحث مايكـــل ال. روس (Michael L. Ross) في كتابه نقمة النّفط أن الكثير من المشاكل والاضطرابات في العالم والشـــرق الأوسط نتيجة هذا البلاء المسمى النّفط [3].

إنّ الذهب الأسود بكل ما يحمله من خصائص أصبح - بلا شك - عاملًا مشتركًا لدى كل البشر وفي نفس الوقت أكثر ما يثير الصراعات والاختلافات وكذا التهديدات بينهم، ولم تتوقف انعكاسات النّفط السلبية على السّياســـة والاقتصاد والقطاع الحربي – العسكري حتّى انتقلت إلى المجال البيئي الإيكولوجي مما جعله يـــرسم بشكل غير مباشر الخطوط العريضة للسّياسات العالمية. وباعتبار منطقة الخليج العربيّ - الفارسي تضم أكبر حقول النّفـــــط في العالم كما أشرنا سابقًا، فإنّ آثار النّفط وتداعياتـه سواءً الإيجابية أو السلبية ستكون لا محالة أكثر جلاءً فيها، لا سيما وهي تضم أكبر منتجين له، وفي نفس الوقت خصمين متصـــارعين على العديد من الجبهات والملفات آلا وهما السعـــودية وإيـــران، واللذان لا يتوانيان في توظيف أو استعمال ورقة النّفـــط كأداة لكسب النفوذ وكذا الضغط على الخصوم، فضلًا عن الإضرار ببعضهما في خضم صـــــراعهما المستديم.

وبعد هذه التوضيحات المختصرة، فإنّنا في هذه الورقة نسعى إلى دراسة أثر متغيّر النّفط على الصـــراع الدولي من خلال التركيز على الحالة الإيرانـية – السعـودية، وذلك عبر الإجابة عن تساؤلٍ مُفَادُهُ: ما أثـــر النّفـط - باعتباره متغيرًا مستقلًا - في الصراع الإيرانـي – السعـودي؟ ولأجل هذا الغرض قَسَمْنَا هذا البـــحث إلى ثـلاثـة (03) محاور: الأول عبارة رصد للدور الذي لعبه النّفـــــط في إيران سواءً من حيث تأثيره على الدولة أو من حيث أثره على السّياســـة الإيرانـية. أمّا المحور الثـانـي: فيتضمن هو الآخر بحث في مكانـــة النّفـط ضمن بُنية النظام السّياســـي السعـودي وكـذا دوره في توجيه سّياســـــة المملكة. في حين يتعاطى المحور الثالث مع النّفـــــط باعتباره متغيّرًا مستقلًا في

[1] *Leif wenar, **Blood oil tyrants, violence, and the rules that run the world**, (Oxford university press, 2015), p xxix.*

[2] هاني حبيب، النّفط استرتيجيًا وأمنيًا وعسكريًا مصدر الثروة والطاقة والأزمات، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006)، ص 18.

[3] مايكل ال. روس، نقمة النّفط كيف تشكل الثروة النّفطية تنمية الأمم، ترجمة: محمد هيثم نشواتي (الدوحة: منتدى العلاقات العربيّة الدولية، 2014)، ص 27.

الصراع الإيراني – السعودي، بينما جاءت الخاتمة عبارة عن خلاصات واستنتاجات تتعلق بالدراسة. أمّا، المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فهما منهجين، ويتعلق الأمر بكل من: المنهج الوصفي؛ ومنهج دراسة الحالة. هذا فضلًا استعانتنا بنظريات الصراع الدولي بشكل عام لا سيما المدخل الاقتصادي في تفسير الصراع.

المحور الأول: أثر النّفط على السّياسة الإيرانية

تعتبر إيران (كانت تسمى آنذاك بلاد فارس) أول دولة خليجية أنتجت النّفط وهذا عام 1908، وقد تم التنقيب على النّفط الفارسي ثم اكتشافه من طرف الإنجليز وبالتحديد من طرف شخص يدعى وليام دارسي (**William D'Arcy**) ابتداءً من سنة 1901 في محافظة خوزستان (عربستان) وتحديدًا في مدينة مسجد سليمان جنوب إيران، وهذا بعدما أقدم الشاه القاجاري مظفر الدّين على منح دارسي حقًا حصريًا للتنقيب عن النّفط.

وعلى إثر هذا الاكتشاف البالغ الأهمية في بلاد فارس تم تأسيس – في العام الموالي – شركة النّفط الأنجلو – فارسية (APOC)، وبعد الإطاحة بالحكم القاجاري (1786 – 1925) من طرف رضا خان تم تغيير اسم هذه الشركة إلى شركة النّفط الأنجلو – إيرانية (AIOC) وهذا في 1935. والحقيقة، أن الإنجليز سيطروا على نّفط إيران لفترة طويلة إلى غاية حركة التأميم التي أقدمت عليها حكومة محمد مصدق في عام 1951. بيد أن الانجليز لم يستسلموا بسهولة فقد ضربوا حصارًا اقتصاديًا على إيران وأوقفوا إنتاج النّفط فيها، كما ساهموا بمعية الأمريكيين بشكل أساسي في الإطاحة بحكومة مصدق عن طريق انقلاب عسكري عُرف بعملية أجاكس (**Opération Ajax**) سنة 1953. وفي العام الموالي تم تغيير اسم شركة النّفط الأنجلو – إيرانية بحيث صارت تُعرف بشركة بريتيش بتروليم (British Petroleum).

تملك إيران بحكم احتياطها النّفطي مكانةً مهمةً ومؤثرةً في سوق النّفط العالمية لا سيما وهي تعد من المؤسسين لمنظمة الدول المصدرة للنّفط (الأوبك) في بغداد سنة 1960، فضلًا أنّها رابع منتج واحتياطي للنّفط عالميًا، وثاني دولة من حيث احتياطي الغاز بالعالم. وكانت سّياستها النّفطية تتمحور دائمًا حول رفع الأسعار التي – كانت ولازالت – تعتقد أنّها غير عادله خصوصًا وإيران تواجه مشكلتين لطالما شكلتا عائقًا لها، الأولى تتعلق باعتمادها الأساسي على عائدات ومداخيل البترول في اقتصادها، إذ تشكّل مبيعات النّفط ما بين 80 إلى 90% من عائدات الصادرات الإيرانية، وأكثر من نصف الميزانية الحكومية.

وهذا يعني حتمًا أن طهران تنطبق عليها معالم الدولة الريعية (Rentier state) بسلبياتها وإيجابيها، هذه الأخيرة التي من أبـــرز سماتها وجود عائدات مالية معتبرة من الطاقة (نّفط، غاز،...)، يجعل الدولة تعيش حالة من العُزلة والاغتراب عن المجتمع، ذلك أن غياب الضرائب يجعل الدولة غير محتاجة إلى التفاوض مع هذه الطبقة أو تلك، أَي يجعل النظام السّياسي فيها أقرب إلى التسلطيّة من حيث أسلوب الحكم، فضلًا عن هشاشة كبيرة في المشروعية (Legitimacy). أمّا، المشكلة الثانـية فترتبط بالكثافة السكانية والديمغرافية الكبيرة والمتزايدة التي تعرفـها إيـران (أزيد من 80 مليون نسمة حسب إحصائيات 2017).

انطلاقًا من هذين السببين ذهبت الباحثة السّياسية الأمريكية تيدا سكوبل (Theda Skocpol) المتخصصة في أسباب قيام الثورات إلى أن الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، هي في جزء منها ناجمة من أزمة دولة ريعية بالأساس عزلـت الشاه، فأصبح مرمى لكل الاستياءات والانتقادات الشعبية [1]، خاصةً بعد حركة الإضراب في الأشهر الأخيرة من عام 1978، وتحديدًا في مجال صناعة النّفط. أين تلقى الاقتصاد الإيراني ضربة أخرى بعد تلك التي كان قد تلقها قبلها بعامين، نتيجة الاضطرابات غير العادية والمفتعلة في أسواق النّفط العالمـــية نتج عنها خسارة كبيرة للاقتصاد الإيراني وخلط غير متوقع في خطة الحكومة الإنفاقية والمالية.

وكان السبب المباشرة لهذه الأزمة التي قوضت – بشكل غير مباشر – نظام الشاه قرار السعودية الجريء، الذي تحدت فيه قرار زيادة أسعار النّفط الذي وافقت عليه أغلبية الدول الأعضاء في الأوبك في اجتماع سنة 1976 الدوحة – قطر، حيث أعلن وزير النّفط السعـودي آنذاك الشيخ أحمد زكي يماني أن بـــلاده ستعوض تأثير ارتفاع الأسعار من خلال بيع المزيد من النّفط الخاص بها بسعر منخفض، ما أدى في النهاية إلى إفلاس الحكومة الإيرانية كما صرح الشاه في ذلك الوقت [2]. لكنّ، وفي المقابل، يمكننا القول أن الريع النّفطي كان سببًا أيضًا في استمرار وبقاء نظام آية الله الخميني المعادي للغرب إذ يجب ألّا ننسى كذلك أنّه بفضل هذه الثروة تمكنت إيـران ما بعد الشاه من مقاومة الضغوطات والحصار

[1] تييري كوفيل، إيـران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل (بيروت: دار الفارابي، 2008)، ص ص 77 – 90.

[2] أندرو سكوت كوبر، قبل سقوط الشاه بقليل، ترجمة: حمد العيسى (دبي: دار مدراك للنشر، 2014)، ص ص 41 – 42.

الخارجي، كما تمكنت من استقطاب تحالفات جديدة مع قوى كبرى منافسة للولايات المتحدة، وبالتحديد مع روسيا، والصين، هذه الأخيرة التي تعد المستفيد الأول من هذا الوضع، ما جعل روجر هاورد (Roger Howard)، يعتقد أن الموارد الطبيعية وعلى رأسها النّفط تشكّل القوة الحقيقية إيران وإحدى الأسس المتينة التي تنطلق منها إيران في تحديها للهيمنة الأمريكية العالمية. كما يرى أن الولايات المتحدة بإتباعها سّياسةً عدائية ضد بلد مثل إيران تملك كل هذه الثروات النّفطية الضخمة تخلق فراغًا يمكن ملؤه من طرف الغير وتعطي فرصة لقوى أخرى منافسة لها أو عدوة لها لكي تنافسها على الهيمنة العالمية [1].

إنّ المقاطعة الاقتصادية لإيران على الرغم من أنّها سببت بعض الضرر للاقتصاد الإيراني غير أنّها لم تتمكن من تحقيق انجازات كبيرة كما رأى كل من: زبغنيو بريجينسكي (Zbigniew Brzeziński)، برنت سكوكروفت (Brent Scowcroft)، وريتشارد ميرفي (Richard Murphy)، في إحدى المقالات المشتركة لهم، والتي صدرت سنة 1997، بل أعطت الفرصة لدول أخرى للاستفادة من الوضع [2]، وهذا ما يعد خطأً فادحًا من المنظور الاستراتيجي الأمريكي المبني أساسًا على الفلسفة البراغماتية، فكما استفادة الشركات الفرنسية والإيطالية العاملة في مجال النّفط بعد مقاطعة الأمريكان لإيران تستفيد الصين وروسيا من هذا الوضع، لذا، فإنّ إعادة النظر في العلاقة الاقتصادية والتجارية مع طهران يعتبر أمرًا ضروريًا في حالة رغبة واشنطن في الحفاظ على مكانتها كأكبر قوة عالمية.

والحال، أن النّفط وما ينتج عنه من ريع هو الذي يحفظ لإيران مكانتها في المجتمع الدولي ويزودها بطموح الهيمنة وتحدي الغير، إذ تحدد الإيرادات من عائدات النّفط (الريع البترولي) القوة السّياسية والمالية والعسكرية لصانعي القرار السّياسي في إيران ضمن كل من الساحة الوطنية، الإقليمية والدولية، ويعتقد روبرت سليتر (Robert Slater) في هذا المضمار أن إيران تشكّل بفضل قوتها النّفطية لا غير مثلًا للغطرسة والتحدي وتهديد الدول المجاورة والغرب، لهذا، فإنّ الكثيرين السّياسيين والخبراء في الإدارة الأمريكية يقلقهم أن تكون إيران بشكلها الحالي المعادي لأمريكا في موقع يسمح لها بالهيمنة على تجارة النّفط وأسعاره، حيث وصل الأمر في فبراير 2007 – كما أفادت بي بي سي نيوز BBC News – أن فكرت الولايات المتحدة بتوجيه ضربه

---

[1] *Roger Howard, Iran Oil: The New Middle East Challenge to America, (London: I.B.Tauris & Co. Ltd, 2007), pp 5, 15.*

[2] عبد الله فهد النفيسي، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999)، ص ص 48 – 49.

عسكـــرية جوية ضد إيران فقط لكونها فكرت في إنشاء بورصة نِفط أساسها اليورو بدل الدولار [1].

مع ذلك، ورغم كل ما يمكن قولـــه عن دور النِّفط في تعزيز قوة إيران الصلبة والناعمة وكذا في تعزيز هيمنتها إلّا أنّه يشكّل في نفس الوقت التحدي السّياسي والاقتصادي الرئيسي لها، ذلك أن اعتمادها على الريع البترولي بشكل جوهري في اقتصادها يجعل هذا الأخير في حالة عدم استقرار وعرضة للتقلبات المستمرة للأسعار المرتبطة أساسًا سوق النِّفط العالمية والقوى المؤثرة في هذه العملية. ولعل هذه النقطة الأخيرة تعد الجامع الوحيد بين نظام الشاه الملكي ونظام حكم المُلّالي الجمهوري، من خلال اعتماد كليهما بشكل كبير على عائدات النِّفط في التخطيط وإدارة الشؤون السّياسية والاقتصادية للبلاد وكذا الاستراتيجية والعسكرية.

المحور الثاني: أثر النِّفط على السّياسة السعودية

حقيقـةً وليس مجازًا لا يمكن الحديث أو ذكر لكلمة نِّفط دون اقتران هذه الكلمة بالمملكة العربيّة السعـودية إذ تعد المملكة في مجال النِّفط بحق وكل ما تحمله الكلمة من معنى اللاعب المهيـمن على هذا القطاع والذي يخشاه الجميع بما في ذلك القـــوى العالمية العظمى. والواقع، أن النِّفط قلب كيان هذه الدول رأسًا على عقب وحولها من دولة صحراوية فقيرة وبلد مَدينٌ لا يقدر على تسديد ديونـــه إلى أغنى دول العالم. وعلى عكس إيران تم اكتشاف النِّفط السعـودي من طرف الولايات المتحدة الأمريكـية التي برزت كـــلاعب دولـــي جديد على الساحة العالمـــية، وكان لكل من رجل الأعمال الأمريكي تشـــارلز ريتشارد كـــرين (Charles Richard Crane) ومستشار الملك السعـــودي جـــون فيلبي (St. John Philby) – كما يشير هذا الأخير في كتابـــه: مغامـــرات النِّـــفط العربيّ – دورٌ في الاستكشافات الأولى للنِّفط في المملكة العربيّة السعودية. كما كان لكرين دورٌ أساسي في حصول بلاده على امتياز النِّفط السعـودي، بيد أن المدعو ماكس ستينكي (Max Steineke) كان أول من تفطن لوجد احتياطي هائل للنِّفط وبكميات تجارية بعد اكتشافه إحدى الآبار الهامة (بئر الدمام رقم 7 أو بئر الخير) في منطقة الدمام عاصمة المنطقة الشرقية في مارس من عام 1938.

[1] روبرت سليتر، سلطة النِّفط، ترجمة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016)، ص 178.

وقبل هذا الأمر كانت العديد من الشركات البترولية الكبرى متخوفةً من المغامرة في التنقيب عن النّفط على الأراضي السعودية لاعتقادها بعد وجوده. إلى أن وقعت اتفاقية بين السعودية والشركة الأمريكـية ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) في 29 مايو من عام 1933. وبعدها تم توقيع اتفاقية للتنقيب عن البترول بين حكومة المملكة وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) لمدة ستين (60) عامًا. وفي 08 نوفمبر من نفس العام تم إنشاء شركة تابعة لسوكال، هي شركة كاليفورنيا أريبيان ستاندرد أويل كومباني (California-Arabian Standard Oil Company) (كاسوك) لإدارة هذا الامتياز[1]، هذا الفـرع الذي تحول ابتداءً من سنة 1944 لأحد أكبر الشركات العامل في مجال النّفط وتحت مسمى جديد هو الشركة العربيّة الأمريكية للزيت (Arabian-American Oil Company) المعروفة اختصارًا باسم أرامكو (Aramco)، بيد أن المملكة لم تتمكن من الاستفادة من نِفطها بشكل كلي إلّا في بداية الثمانينيات من القرن المنصرم، وبهذا أصبحت أرامكو السعـودية – كما تسمى حاليًا – شركة وطنية سعودية بنسبة 100%.

وتعتبر أرامكو السعـودية (Saudi Aramco) أول منتج عالمي للنّفط الخام وهي تتولى إدارة احتياطي مؤكد من النّفط الخام التقليدي والمكثفات يبلغ نحو 332.9 بليون برميل، فيما بلغ متوسط الإنتاج اليومي من النّفط الخام 10.2 مليون برميل في اليوم [2]. وبهذا الرقم الضخم أضحت السعـودية بلا منازع أكبر احتياطي ومنتج النّفط في العالم (إنتاج البترول 409.2 مليون طن، احتياط 36.2 مليار طن) [3]. أمّا فيما يتعلق بمكانة النّفط في الاقتصاد السعودي فهو – على غرار إيـران – يتشكّل الجزء الأكبر من إيرادات المالية العامة للحكومة السعـودية بحوالي 90%، ونحو 85% من إيرادات التصدير، في حين أكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي الكلي ناتج عن قطاع النّفط [4].

---

[1] الموقع الإلكتروني لأرامكو السعـودية، شوهد في 04 سبتمبر 2018، في: <http://bit.ly/2y103CS>

[2] الموقع الإلكتروني لأرامكو السعودية، المرجع السابق، في: <http://bit.ly/2OUZamh>

[3] الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السعودية، شوهد في 15 يونيو 2017، في: <http://bit.ly/2uwUriR>

[4] مجموعة باحثين، تقرير القضايا المختارة عن المملكة العربيّة السعـودية، التقرير القُطري رقم: 286/15 الصادر عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر2015، ص5.

بطبيعة الحال، أطلق النّفط عهدًا سعوديًا جديدًا فبعدما كانت العائدات والرسوم المالية الناتجة عن الحج تشكّل المورد المالي الوحيد للمملكة وبعد الضائقة المالية التي واجهت الدولة الناشئة ابتداءً من الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 (الكساد الكبير) تحولت المملكة بعد اكتشاف النّفط إلى إحدى أغنى وأهم دول العالم، وظل تنامي وازدهار أسعار النّفط يمشي بالتوازي مع زيادة نفوذ السعودية. كما ازدهر الاقتصاد السعودي بشكل ملحوظ مدفوعًا بعائدات هائلة من صادرات النّفط، وانطلقت مشاريع واسعة للتنمية كما وصل نصيب الفرد السعودي من الدخل والناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى المعدلات في العالم والتي فاقت الكثير من دول العالم المتطورة.

واستنادًا على هذا، يُهيمن النّفط على اقتصاد المملكة العربيّة السعودية والصناعات المرتبطة بها. كما يهيمن على السّياسة السعودية التي تفوح منها رائحة البترول عبر دبلوماسية المساعدات أو دبلوماسية الشيكات (Checkbook Diplomacy) التي تتقنها المملكة بشكل جيّد عبر تجسيد نظريتها في شراء الولاءات عبر النّفط (Oil Wealth To Buy Loyalty)، وقد تمكنت المملكة من خلال هذا المورد الطاقوي من حل الكثير من مشاكلها وضمان استقرارها الداخلي، ناهيك عن سعي الدول العظمى لكسب وِدها وصداقتها. وهذا ما تؤكده ريفا بهالا (**Reva Bhalla**)، مديرة الأبحاث في مؤسسة ستراتفور (STRATFOR) الأمريكية الخاصة للاستخبارات والتحاليل، إذ تُعبر بقولها: "أن النّفط الوسيلة الأساسية التي في حوزة آل سعود لتهدئة القلاقل في الداخل ولشراء النفوذ والأمن في الخارج" [1]. فضلًا عن ذلك يتيح الريع البترولي للمملكة المزيد من النفوذ الداخلي والخارجي، وكذا كسب الأصدقاء ومواجهة الأعداء وإنشاء التحالفات وتسليح الجيوش وتمويل الحروب بالوكالة...وغيرها. أين حول الذهب الأسود الرياض إلى لاعب أساسي في الخليج والشرق الأوسط، إذ لم نقل في العالم ككل باعتبار المملكة اللاعب المهيمن على النّفط وانتاجه والتي لا تستطيع أيّة قوة عالمية أخرى منافستها في هذا الأمر.

المحور الثالث: النّفط كمتغيّر مستقل في الصراع الإيراني – السعودي

لا شك أن تحول النّفط من مجرد مورد طبيعي لسلاح اقتصادي موجه لأغراض سّياسية، زاد من وتيرة الصراع الإيراني – السعودي. ويتضح هذا الأمر بالنظر إلى أسعار البترول التي ما فتئت تخرجت عن الإطار الاقتصادي التقني البحت وفقًا لمعادلة العرض

[1] ريفا بهالا، "المملكة العربيّة السعودية: دسائس القصر في مرحلة انتقالية"، المستقبل العربيّ، مج 38، العدد 445، (2016)، ص ص 142 - 143.

والطلب، وتتداخل بقوة مع التوترات الحسابات الجيوستراتيجية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، بحيث بات النّفط باتفاق العديد من الخبـــراء والمحللـــين يستخدم بدون أدنى شك كورقة ضغط من جانب الرياض ضد طهران [1]، أين أصبح الصراع الإيرانـي– السعودي لا يقتصر على التنافس السّياســـي والإيديولوجي والطائفي وعلى مناطق النفوذ في الشرق الأوسط ودعم الحلفاء، وإنّما تعداها ليطال أيضًا أسواق النّفط الدولـــية وأروقة منظمة الأوبك.

والحقيقة، أن منظمة الدول المصدرة للبترول أو ما يعرف اختصارًا بالأوبك (OPEC) باعتبارها أحد أهم المنظمات سّياســـية ذات الطابع الاقتصادي في العالم – والتي تأسّست من طرف كل من السعودية، إيـران، العراق، الكويت وفنزويلا – تعد مسرحًا خصبًا للصـراع الإيرانـي – السعودي بين كتلتين تتزعم إِحْدَاهُمَا السعـودية وفي الجانب الآخر إيـران. خصوصًا أن هذا الكارتل الاقتصادي يسيطر على حول 73% من انتاج النّفط في العالم. جزءٌ كبير منه نتجه دول الخليج العربـيّ – الفارسـي الست [*] الأعضاء في هذه المنظمة على رأسها السعودية وإيران. فالمنطقة تحتوي أكثر نصف الاحتياطي العالمي منه، ما يعني أن حوالي 57% من الاحتياطي المثبت من النّفط الخام مركز في الشـــرق الأوســـط والخليج، كما أن تكاليف انتاجه في هذه البلدان أقل من أيّ مكان آخر في العالم [2].

وبطبيعة الحـــال، باعتبار كل من المملكة وإيـران يتمثلان دولتين ريعيتين فإنّ العامـــل المشترك الأهم بين هذه الغريمـــين المتصارعين يتمحور في كون موارد الطاقة تشكّل الشطر الأعظم من الموازنة العامـــة للدولة فيهما. وبالتّالي، يمثل الريع البترولي أهم مورد تقوم عليه قوة الدولة لدى كل منهما لإثبات حضوره الإقليمـي والدولـي وحسم المنافسة الإقليمية لمصلحته. وكذا تعزيز حظوظه في ترجيح كفة هذا الصراع المتعدد الأبعاد والأشكال والساحات. ويظهر النّفط كعامل حاسم في الصـراع الإيراني– السعـودي في عدة نواحي. فمن ناحية تريد إيـران أولًا بيع نِفطها بدون قيود دولية وبأسعار جيّدة، وثانـيًا اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لقطاعـــها النّفطي لتحديثه وتطويره بعد سنوات طويلة من الحصار والعقوبات الدولية بغية استرجاع حصتها من مبيعات النّفط المقرر في الأوبك.

---

[1] محمد بدري عيد، "العلاقات الخليجية – الإيرانية بعد الاتفاق النووي"، (تقارير)، مركز الجزيرة للدارسات، 08 أكتوبر2015، شوهد في 06 مارس 2016، في: <http://bit.ly/2KSfHJY>

[*] وهي: السعـودية، إيـران، العـراق، الكـــويت، الإمـارات، وقطر قبل إعلان هذه الأخيرة في ديسمبر 2018.

[2] جان ماري شوفالييه، معارك الطاقة الكبرى، ترجمة: ليس عزب، الترجمة (04) (الرياض: المجلة العربـيّة، 2010)، ص 293.

أين لم تتمكن إيران من استرجاع حصتها منذ عام 2000. مع العلم، أنّها حققت في عهد الشاه محمد رضا بهلوي في منتصف السبعينيات ذروتها من الانتاج النِّفطي حيث بلغ ستة (06) مليون برميل يوميًا [1].

وبالتّالي، فإنّ تمكن طهران من استقطاب الاستثمارات الأجنبية مرة أخرى إلى قطاعاتها النِّفطية وكذا تمكنها من استرجاع حصتها من السوق سيعزز لا محالة اندماجها أكثر في المجتمع الدولي، ناهيك عن زيادة قوتها الصلبة والناعمة ومن ثم هيمنتها الإقليمية والعكس صحيح. أين تدرك السعودية خطورة هذا المسعى الإيراني جيّدًا وتعارضه، وتسعى بكل الوسائل إلى منع إيران من جني الفوائد الاقتصادية والسّياسية جراء هذا الأمر، لا سيما بعد إبرام الاتفاق النووي مع السداسية الدولية عام 2015 - أو ما يُعرف بخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) - والذي سمح لها - حسب بعض بنوده - ببيع نِّفطها بكل أريحية، ووسيلتها الممتازة لفعل ذلك قدراتها الانتاجية الضخمة (10.2 مليون برميل يوميًا)، التي تمكّنها من تعويم الأسواق ومنع إران من الحصول على حصتها السابقة في أسواق الطاقة الدولية [2].

والواضح، أنّ الاستراتيجية السعودية في مجال الطاقة تقوم بدرجة أولى على منع إعادة دمج ثاني أكبر مُورد للنِّفط في الشرق الأوسط في السوق العالمية، هذا من جهة. من جهة ثانية، تسعى المملكة إلى التشويش على إيران وعلى أيّة اتفاقية تسمح لها بالعودة للمجتمع الدولي، على غرار عرقلتها الاتفاق النووي وتمكنها من إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب منه، ووسيلتها المفضلة في هذا الأمر شيطنة إيران باعتبارها سببًا في الإرهاب وتنميته وكذا عدم استقرار المنطقة، وبالتّالي، الإضرار بمصالح الدول الكبرى. وتستند المملكة في استراتيجيتها هذه ضد إيران بدرجة أساسية على الحليف الأمريكي وبعض الحلفاء الثانويين من أجل دعم سّياستها في غزل طهران. هذا على رغم أن سّياسة الطاقة السعودية الحالية - من حيث الحفاظ على مستويات مرتفعة للإنتاج - تهدف أيضًا لكنّ بشكل جزئي إلى ضرب الاستثمارات المتنامية للغاز الصّخري (Shale Gas) في

[1] ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، فائض الإنتاج أم السّياسة الدولية؟، (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2015)، ص ص 39 - 40.

[2] مصطفى اللباد، "النِّفط: الملعب المتجدد للصراع السعودي - الإيراني"، السفير، 30 مايو 2016، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2L7Il93>

الولايات المتحدة الأمريكية، بيد أنّه قد يكون الحافز الحقيقي والأكبر وراءها ضرب الاقتصاد الإيراني وخلخلته ما يؤدي حتمًا إلى كبح طموحات إيران الإقليمية.

ويبدو في هذا الصدد، أن القادة السعوديين يؤمنون أن هبوط أسعار النّفط في صالحهم عبر الإضرار بالاقتصاد والسّياسة الإيرانية المنهكة بفعل العقوبات التي منعتها من بيع نِفطها. حيث يعد قرار الرياض بلا شك بالحفاظ على إنتاجها النّفطي عاليًا ومن ثمة على أسعار منخفضة سّياسة مدروسة لضرب أعدائها لا سيما الإيراني وحليفه الروسي. إنّ السعوديين في هذا المضمار يملكون شبه قناعة أن كل ما تملكه إيران من قوة ونفوذ واستقلالية راجعٌ إلى عائدات النّفط خاصتها وفي حالة تراجعها بشكل كبير فإنّه لا محالة سيخلق أزمة داخلية للنظام السّياسي تجبره على التراجع والانكماش.

وتتخذ المملكة العربيّة السعودية في نفس السياق خطوات استباقية لزيادة بطء صادرات النّفط الإيرانية. حيث أشارت بعض التقارير أن السفن النّفطية الإيرانية لم يسمح لها بدخول الموانئ عبر المملكة العربيّة السعودية أو البحرين. والسبب في ذلك أن المملكة تخشى منافسة إيران لها في منظمة الأوبك مثلما تفعل في السّياسة، إذ لا يجب أن ننسى إيران كانت ثاني أكبر منتج النّفط بعد السعودية حتّى فرض العقوبات عليها عام 2012. أين قررت السعودية أن تزيد إنتاجها من النّفط لتعزيز العقوبات الدولية المفروضة على طهران. لا سيما وإيران تتحكم في مضيق هرمز (Strait of Hormuz) الاستراتيجي للغاية باعتبار أحد أهم الممرات المائية لنقل النّفط في العالم، والذي تستعمله إيران دائمًا كورقة ضغط ضد الغرب، فضلًا أنّها تحظى بمساندة عدد مهم من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك الذين يتقاسمون معها نفس السّياسة النّفطية على عكس المملكة التي تملك دعما أقل.

وعلى هذا، تعتقد السعودية أن رفع العقوبات على إنتاج النّفط الإيراني لا يجعلها أكثر رغبة في الهيمنة بل له تأثير حاسم أيضًا على موقف الأوبك وتوجهاتها. وبالتّالي، على السّياسة السعودية بشكل عام. ويشير في هذا الصدد الباحث أندرو سكوت كوبر (**Andrew Scott Cooper**) بقوله: "أن السنوات الأخيرة، أوضحت بما لا يدع مجالًا للشك أن السعوديون ينظرون إلى أسواق النّفط باعتبارها خط مواجهة حاسم في معركة المملكة ضد منافستها إيران، والتكتيك الذي استخدمته المملكة، المتمثل بإبقاء

السوق النّفط منخفضة الأسعار بفائض من براميل النّفط، هو بمثابة حرب بوسائل اقتصادية؛ فالتلاعب بتجارة النّفط يعادل تقريبًا إسقاط قنبلة على الطرف المنافس" [1].

ومع أن المملكة من الناحية التقنية تتمتّع بهامش مناورة لخفض الإنتاج بيد أيّة مجازفة تنجم عن هكذا فعل في الوقت الحالي ستكون في صالح إيران التّواقة إلى بيع نّفطها بعد سنوات طويلة من العقوبات، بمعنى أن تخفيض الإنتاج السعودي (العرض) لأجل أن تتعافى أسعار النّفط يجعلها تفقد أسواقها لصالح إيران التي تسعى إلى العودة سريعًا إلى السوق النّفطية عبر استرجاع حصتها من السوق قبل العقوبات المتتالية أي (04) ملايين برميل يوميًا [2]. حيث صرح وزير النّفط الإيراني بيجن نامدار زنكنة، بقوله: "أن بلاده سترفع انتاجها من النّفط الخام بمقدار الربع خلال السنوات الخمس القادمة. وهذا من خلال تطوير الحقول الجديدة مع تحسين وضع المخازن النفطية القديمة لتسمح لإيران في النهاية بزيادة طاقتها الإنتاجية من 04 ملايين لتصل إلى 05 ملايين برميل يوميًا، أي ما يعادل 05 بالمائة من الانتاج العالمي" [3]. في حين يرى المحللون أن الأمر يتطلب مزيدًا من الصبر حتّى تشعر إيران بالآثار الكاملة لعودتها لسوق النّفط.

والحقيقة، أن السّياسة السعودية النّفطية تعتبر من الناحية الاقتصادية ذات حدّين، ذلك أن اعتبار السعودية إمبراطورًا للنّفط لا يمنع عنها المخاطر الناجمة عن هذه السّياسة الخطيرة. فمن ناحية اقتصادية صرفه، فإنّ حدود السعر الأنسب لبرميل النّفط الواحد لخلق التوازن المالي داخل السعودية أو ما يسميه الاقتصاديون سعر التعادل المالي (Fiscal Break-Even Oil Price) - الذي يعني أن العافية الاقتصادية لن تظهر على الدول النّفطية إلّا بمقدار ما تقترب أسعار النّفط في السوق العالمية من سعر التعادل هذا - يقدر بـ: 105,60 دولارًا، علمًا أن حجم العجز الحالي يساوي 21,60% (من إجمالي الناتج المحلي)، في حين يقدر السعر التعادلي في إيران بـ: 87,20 دولار،

[1] أندرو سكوت كوبر، "هكذا استعملت السعودية أهم أسلحتها ضد نفسها"، نون بوست، 14 مارس 2016، شوهد في 15 فبراير 2018، في: <https://bit.ly/2ILvNPq>

[2] محجوب الزويري، "العلاقات السعودية - الإيرانية: الواقع والمستقبل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج 20، العدد 76 (2016)، ص 92.

[3] "زنكنة: سنرفع انتاجنا من النّفط الخام بمقدار الربع خلال 5 سنوات"، كيهان العربّ، السنة 37، رقم 9578، 28 مايو 2017، شوهد في: 25 سبتمبر 2017، في: <http://kayhan.ir/ar>

والعجز المالي الإيراني يساوي 2,90% من إجمالي الناتج المحلي(*) ما يعني تلقائيًا أن الوطأة أقل حِدةً على إيـران منـــها على المملكة [1].

وفي هذا الصدد، تدل الأرقام والتقديرات الاقتصادية التي أدلى بها الباحث الاقتصادي روبـــرت لونـــي (Robert Looney) أن سعر النّفط التعادلي الذي تحتاجه السعودية سيرتفع عام 2025 إلى 175 دولار، وإلى 320 دولار بحلول عام 2030 [2]. ما يعني مرةً أخرى أن المملكة ستواجه مستقبلًا صعوبات مالية في حالة استمرارها في نفس النمط، صُعوبات قد تكون أخطر هذه المرة إذ ما أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان السعـوديين المتزايد وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، ناهيك عن الخلل الذي أصاب بعض الأعمدة الأساسية للنظام السّياسي على غرار الوّهَابيّة والأســـرة الحاكـــمة (آل سعود).

والحال، أن نّفط الخليج العربيّ- الفارسي باعتباره متغيّرًا مستقلًا في العلاقات الخليجية بشكل عام والصراع الإيرانـي – السعودي على وجه التحديد يشكّل جزءً رئيسيًا من حركة التاريخ في هذه المنطقة والعالم ككل، ويتجلى هذا بكل وضوح لو عدنا بالتاريخ قليلًا إلى الوراء، حيث نجد أن البترول لطالما لعب دورًا أساســـيًا في السّياسة الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربـيّ - الفارسي، فخروج بريطانيا من الخليج عام 1971 وكل ما نتج عنه من تحـولات كان سببه الرئيسي خسارتها لموقعها في قطاع النّفط الإيرانـي [3]. كما أن الدور الذي لعبته السعـودية والدول العربيّة أيام الحظر النّفطي سنة 1973 (صدمة النّفط الأولـــى) شكّل ضغطًا أقلق الغـــرب بشكل كبير وجعل الدول الغـــربية تتراجع عن دعمهما للكيان الصهيونـــي بغية ضمان أمـــنهما الطاقـــوي. إضافة أن أسقاط حكومة مصدق في إيران كان بسبب النّفط (التأميم) وخوف الغـــرب من تحالفه مع الاتحاد السوفياتـــي الذي يملك هو الآخر إمكانيات طاقوية هائلة، علاوةً على هذا، كان النّفط أحد الأسباب الرئيسية في أزمة قناة السويس عام 1956 (العدوان الثلاثـي على مصر)، وفي

(*) **see** : "OPEC member Fiscal break-even price Fiscal deficit", at: <http://bit.ly/2NRNjcd>

(1) وليد عبد الحي، "أسعار النّفط المطلوبة: نظرة مستقبلية"، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2uuvljO>

(2) بول ارتس وكارولين رولانتس، العربيّة السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر، ترجمة: ابتسام الخضرا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2016)، ص 44.

(3) فيليب سيبيل لوبيز، الجغرافيات السّياسية للنّفط، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة مشروع "لفظة"،2013)، ص 386.

الثورة الإيرانية سنة 1979، وحرب الخليج الأولى وما صاحبها اضطرابات على مستوى إمدادات البترول فيما عُرف حرب الناقلات.

كما ساهمت أسعار النّفط قبل هذا في وضع حد للحرب الباردة وانتصار الولايات المتحدة فيها، فالاتحاد السوفييتي كما نعلم، كان منتجًا عالميًا للطاقة يعوّل بشكل كبير على عائدات النّفط والغاز، بيد أن قرار السعوديين بإغراق السوق بالنّفط ما بين عامي 1985و1986، والذي يُعتقد أنّه جاء استجابة لطلب الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (**Ronald Reagan**) وإدارته (1981 – 1989) أدى إلى انهيار كبير في الأسعار، مما أدخل الاقتصاد السوفييتي في حالة من الفوضى العارمة وعجل بسقوطه [1].

وفي حروب الخليج الثالثة كان للنّفط دورٌ مهم وحاسم، فخروج العراق منتصرًا في حرب الخليج الأولى (1980 – 1988) يعود إلى التمويل القوي من دول الخليج، أين كانت السعودية تبيع لحسابه يوميًا 280 ألف برميل في السوق المحايدة، وفي الجلسة 67 للأوبك عام 1985 سعت السعودية إلى خفض قيمة سعر البترول وتوجيه ضربة لإيران، حيث قامت دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) بعملية إغراق للسوق بالنّفط، حتّى وصل سعره البرميل الواحد منه إلى أدنى مستوى في تاريخه [2]. حتّى أن رئيس الجمهورية الإيرانية السابق أكبر هاشمي رفسنجاني (1989 - 1997) يُرجع أسباب عدم خوض إيران الحرب مع العراق بقوة إلى عدم قدرتها على تصدير نّفطها، فيما كان العراق قادرًا على عقد الاتفاقيات النّفطية والعسكرية. كما أن غزو العراق للكويت في حرب الخليج الثانية (1990 – 1991) إضافة إلى الأسباب التاريخية يعود إلى رفع الكويت انتاجها ما اعتبره العراق مساسًا باقتصاده. كما كان الذهب الأسود سببًا مباشرًا في التدخل الأمريكي والغربي في الخليج (1990، 2003) وفرض وجود عسكري أمريكي مباشر ودائم فيه.

وعن السّياسة النّفطية المنتهجة من طرف كل من السعودية وإيران، فيمكننا القول أنّهما باعتبارهما – على التوالي – أول وثاني أكبر منتجين للنّفط في المنطقة تنتهجان نهجين ومنطقين أقل ما يقال فيهما أنّهما متعارضين فيما يتعلق بإنتاج وتسعيرة النّفط ضمن منظمة الأوبك حيث تتزعم الرياض عادة الموقف الذي يفضله حلفاؤها

---

[1] أندرو سكوت كوبر، "هكذا استعملت السعودية أهم أسلحتها ضد نفسها"، المرجع السابق.

[2] سركيس ابو زيد، إيران والمشرق العربيّ مواجهة أم تعاون؟، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2010)، ص87-88.

الغربيـــون وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، يساندها في هذا المسعى كل دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في منظمة الأوبك وهي كل من الكـــويت، الإمـــارات، وقطـــر، هذه الأخيرة التي أعلنت في ديسمبر 2018 عن قرار انسحابها من الأوبك مع مطلع السنة الجديدة 2019.

وتسعى هذه الكتلة القوية نِّفطيًا والضعيفة ديمغرافيًا إلى زيادة الإنتاج (العرض) الذي ينتج عنه آليًا انخفاض في الأسعار تعوضه هذه الدول من خلال الزيادة في كمية الانتاج والسيطرة على أسواق جديدة، هذه الفلسفة تتناقض مع رؤية إيـران ومعها مجموعة مهمة من دول الأوبك على غرار العـــراق، الجـــزائر، وفنزويـــلا، التي تعتبر أن مسعى الجماعة الأولى التي تقـــودها المملكة يضر باقتصادياتها، إذ أنّها ترى أن الوسيلة الناجعة لاستقرار السوق النِّفطية والحفاظ على عافيتها يكمن في ضبط عملية الإنتاج بحيث لا يكون هناك فائض، وهذا لا يتحقق إلّا إذا التزمت دول الأوبك بحصص معينة للإنتاج [1]. وكنتيجة لهذا التناقض في السّياسات النِّفطية يكون الصراع النِّفطي بين طهران والرياض، فما تعتبره السعودية يصب في مصلحتها ويخدم أهدافـــها، ترى فيه إيران إضرارًا بها وبشعبها وخدمة للغـــرب على حسابها.

ما يهمنا في هذا السياق تداعيات هذا الصراع النِّفطي الذي يضر بكلتا الدولتين، خصوصًا أن لعب دور إقليمـي يتطلب نفقات هائلة يمكن ألّا تتحملها الدولتين على المدى المتوسط والبعيد، ناهيك أنّه من المستحيل الفصل بين تداعيات السلوك السّياســـي ونتائجها الاقتصادية، ما قد يتسبب في أزمـــات داخلية للنـــظامين السّياسيين، فعلى سبيل المثال كانت الاحتجاجات التي نشبت داخل إيران ابتداءً من يوم 28 ديسمبر 2017 (الاحتجاجات الإيرانية 2017 – 18) تدعو في هتافات المتظاهرين إلى لا للغلاء وايقاف الدعم المالـــي الخارجي في سورية وفلسطين ولبنان.

وتكمن إحدى أهم المشاكل التي تواجه الرئيس الإيراني حسن روحاني (2013 –) في الوضع الاقتصادي المتردي نتيجة انهيار أسعار البترول، ما يصعب الأمور كثيرًا عليه وعلى حكومته في حال أراد تنفيذ برنامجه على أحسن وجه، إذ يجب ألا ننسى أن المواطن الإيراني البسيط يهتم أكثر بالوضع الاقتصادي الداخلي والحالة المعيشية أكثر مما تهمه

---

[1] مهران كامرافا، "السّياسة الخارجية الإيرانية في الخليج العربيّ"، ضمن: مجموعة مؤلفين، العلاقات العربيّة – الإيرانية في منطقة الخليج، (الدوحة: منتدى العلاقات العربيّة الدولية، 2015)، ص112.

تعقيدات السّياســـة الدولية، خاصةً أن روحاني فشل لحد الآن في الوفاء بعهوده تجاه من انتخبوه والمتمثل في وضع اقتصادي أحسن بعد رفع العقوبات الدولية عن إيران [*].

نفس الحال بالنسبة للعربيّة السعودية التي هي الأخرى دولة ريعية بامتياز - وتمثل بحق أُنموذجًا للاقتصاد ما قبل ريكادري (نسبة للاقتصادي لدافيد ريكاردو (David Ricardo)) - تستخدم أموالها النّفطية بطرق مختلفة لتعزيز أمنها واستقرار نظامها، ذلك أن انخفاض عائدات النّفط، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات العسكرية سيأدي لا محالة إلى إجبار النظام السعودي على خفض حجم مساعدات الدولة وفرض المزيد من الضرائب على المواطنين، ناهيك عن التقليل من العاملة والمساعدات الخارجيتين، ما يعني في النهاية تغيُّر في مفهوم دولة الرفاهية التي ألفها السعوديـــون لفترة زمنية طويلة ما ينعكس بشكل مباشر وسلبي على الاستقرار الاجتماعي والسّياســـي للمملكة. وعليه، يعد الاستمرار في هذه السّياســـة الإقليمية الصراعية خطرًا على الرياض وطهران حيث سيجعلهما لا محالة يفقدان الفوائض النّفطية التي أعطتهما وزنًا ومكانة استثنائية على المستوى الدولـــي والإقليمي، ناهيك عن زعزعـــة الاستقرار الداخلي.

مع ذلك، ليس النّفط دائمًا سببًا في الصـراع بل يمكن جدًا أن يتحول إلى عامل لتحسين العلاقات، فكلتا الدولتين سواءً المملكة أو طهران هما في الأخير دولـــتين ريعيتين تتضرران من انخفاض الأسعار، وتؤكد روزمـــاري هولـــيس (**Rosemary Hollis**) في هذا الصدد أن أحد الدوافع الرئيسية لتحسن العلاقات بين الرياض وطهران أثناء فترة الرئيس الخامس للجمهورية الإيرانية محمد خاتمي (1997 – 2005) كان الرغبة المشتركة في وقف تدهور أسعار النّفط [1]. وقبل هذا كان نجاح رفسنجاني في بعث العلاقات الدبلوماسية مع الرياض سنة 1991 عاملًا جوهريًا في استقرار أسواق النّفط التي تعتبر شريان الحياة بالنسبة لإيران والسعـودية. حيث مكن التقرب أكثر من المملكة من كسب مساندتها لإيران في مسعى زيادة حصتها من الإنتاج في منظمة الأوبك. وفي هذا الصدد يقول الباحث الإماراتي عبد الخالق عبد الله: "أنّه كما جلبت هذه الثروة الأهمية والاهتمام والمشاكل لهذا الإقليم،

[*] يعد الوضع الاقتصادي أثناء فترة الرئيس محمود أحمدي نجاد أفضل مما عليه الآن، حيث تولـــى روحاني الرئاسة مع انهيار أسعار النّفط. يذكرنا هذا الموقف بالرئيس خاتمي حين تولى الرئاسة أين واجه تحدي الوضع الاقتصادي هو الآخر، أين تولى رئاسة الجمهورية وسعر البرميل من النّفط يساوي 18 دولار، وانهار بعد أشهر قليلة إلى 09 دولارات.

[1] روزماري هوليس، "إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، مجلة المستقبل العربيّ، مج 23، العدد 258 (2000)، ص 177.

فهي التي قربت بين دوله، وهي أيضًا التي تباعدت بينهم، فهذه الثروة تعتبر المسؤولة عن كل التحولات والنجاحات الحضارية والمادية التي تحققت في دول النظام الإقليمي الخليجي، وهي سبب كل صراعاته ونزاعاته المتكررة" [1].

خاتمة:

مما سبق يتضح لنا جوهرية ومركزية النّفط باعتباره عامل قوة ونفوذ بالنسبة لكل من الرياض وطهران. وفقًا لهذا يمكننا القول إنّ الصراع الإيراني – السعودي أصبح مرتبطًا بشكل أساسي بالسّياسات النّفطية المتضاربة للبلدين، والمتعلقة بالتسعير وكميات الإنتاج. لكنّ يجب الانتباه هنا أيضًا أن هذا التنافس على مستوى النّفط متشابك مع العديد من القضايا والملفات حيث لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يكون مستقلًا عن السياق العام للصراع، لا سيما أن السّياسة الخارجية السعودية وعلاقاتها مع العالم وكذا استراتيجيتها قائمةٌ في جزءٍ كبير منها على توظيف النّفط.

ويعد الصراع على تسعيرة النّفط وداخل أروقة منظمة الأوبك – من وجهة نظر الباحث – أحد الأسباب الرئيسية للصراع والتشابك بين أكبر قوتين نّفطيتين في منطقة الخليج العربيّ – الفارسي بل في العالم كله، وهما السعودية (إمبراطور النّفط في العالم) وغريمتها السّياسية إيران، وعلى عكس بعض الأسباب الجوهرية للصراع الإيراني – السعودي والتي ارتبطت بنجاح الثورة الإسلامية وقيام نظام المُلّالي في إيران ابتداءً من سنة 1979، يعد الصراع النّفطي – إنّ صح التعبير – سابقًا لهذا الحدث، فقد شهدت العلاقات السعودية – الإيرانية في فترة حكم الأسرة البهلوية (1925 – 1979) وبالتحديد حكم محمد رضا بهلوي (1941 – 1979) صراعًا من هذا النوع، فلطالما أُتهمت السعودية بمحاولة المساس بالأمن والاقتصاد الإيرانيين من خلال سّياستها النّفطية على غرار اتهامات حكومة مصدق (1952 – 1953) الشركات البترولية العامل في السعودية والكويت أنّها سبب فشل سّياسة التأميم التي قامت بها عبر زيادة الانتاج [2].

وعليه، يمكن الجزم أن الصراع النّفطي بين الرياض وطهران مرتبطٌ أكثر بطبيعة الدولتين الريعيتين أكثر منه بطبيعة الأنظمة السّياسية وتوجهاتها، ذلك أنّه حتّى

---

[1] عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، (بيروت: المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص 42.

[2] عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية – الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربيّ، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص 64.

ولو تغيّر النظام في إيران فإنّ من المحتمل أن يستمر هذا الصراع خصوصًا أن سلاح النّفط يبقى أكثر أسلحة الرياض فعالية ضد خصومها وضد النفوذ الإيراني. هذا من جهة. من جهة أخرى، نلاحظ أن الصراع الإيراني – السعودي مرتبطًا بشكل أساسي بالسّياسة النّفطية السعودية التي تعتبرها إيران والكثير من الدول التي تشبه اقتصادياتها اقتصاد إيران تعمل لصالح الغرب وأمريكا، لا سيما أن إيران لا يمكنها أن تنافس السعودية في مجال النّفط رغم كل إمكانيتها. ذلك أن القدرات الهائلة التي تملكها الرياض في هذا المجال تسمح لها بإغراق السوق بكل سهولة ما ينعكس سلبًا على الأسعار وعلى دولة مثل إيران جل ميزانيتها واقتصادها يرتكز على عائدات النّفط.

مع هذا، يُمثل النّفط على حد سواءً مصلحة مشتركة وإغراءً للطرفين، فهو – كما رأينا – شريان الحياة السّياسية والاقتصادية لكل من الرياض وطهران، ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يكون غير هذا، يعني هذا أن استمرار الحالة الصراعية واستنزاف الموارد بهذا الشكل المدمر للطرفين سيجبرهما في نهاية المطاف على الجلوس على طاولة المفاوضات لحل مشاكلهما بطرق سلمية بعيدة عن أسلوب المجازفة والحرب بالوكالة وإلّا فهما مهددان بالزوال. حيث أنّ استمرار الحالة الصراعية لأكبر دولتين ريعيتين في المنطقة سيأدي عَاجِلاً أَم آجِلاً إلى استنفاذ مواردهما الطبيعية والمالية بشكل أسرع، ما يعني انخفاض مستوى التنمية وارتفاع معدلات البطالة ما يهدد الاستقرار الداخلي.

وأخيرًا، يمكننا الادعاء أن الصراع النّفطي يعد إذا ما أمعنا النظر فيه جيّد سببًا جوهريًا وملفًا رئيسا في الصراع بين الطرفين لا لسبب سوى لأنّه يعد مصدر الحياة والقوة والأمن والنفوذ وكل شيءٍ للطريفين، حتّى أنّه يمكن الافتراض أن لولا امتلاك السعودية وإيران إمكانيات نّفطية هائلة لنعدم الصراع بينهما، إنّ النّفط في الحقيقة يعد أقوى أسلحة الطرفين، أقوى من الوّهَابيّة والشّيعية ومن السلاح النووي... وغيرها، لكنّه في نفس الوقت نقطة ضعفهما وسبب صراعها. ليس فقط – كما أشرنا أعلاه – عبر السّياسة النّفطية المتباينة بين الخصمين، وإنّما كذلك من خلال الدمغة النّفطية التي جعلت النظام السّياسي في كلا البلدين أبعد ما يكون عن الديمقراطية وأقرب إلى الحكم التسليطيّ، وفي هذا المضمار نجد أنصار نظرية السلام الديمقراطي (Democratic peace theory) ولعنة الموارد (Resource curse) يؤكدون على الدور السلبيّ للموارد النّفطية في قيام الصراعات الدولية واستمرارها.

قائمة المراجع:

أولًا: المـراجع باللـغة العربيـة

أ. الكتب:

1) ابو زيد، سركيس. إيـران والمشرق العربيّ مواجهة أم تعاون؟. (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2010).

2) ارتس، بول، وورولانتس، كارولين. العربيّة السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر. ترجمة: ابتسام الخضرا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2016).

3) حبيب، هاني. النّفط استرتيجيًا وأمنيًا وعسكريًا مصدر الثروة والطاقة والأزمات. (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006).

4) روس، مايكل ال. نقمة النّفط كيف تشكل الثروة النّفطية تنمية الأمم. ترجمة: محمد هيثم نشواتي (الدوحة: منتدى العلاقات العربيّة الدولية، 2014).

5) سلامة، ممدوح. أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، فائض الإنتاج أم السّياسة الدولية؟. (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياســات، 2015).

6) سليتر، روبرت. سلطة النّفط. ترجمة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016).

7) شوفالييه، جان ماري. معارك الطاقة الكبرى. ترجمة: لميس عزب، الترجمة (04) (الرياض: المجلة العربيّة، 2010).

8) الطحاوي، عبد الحكيم عامر. العلاقات السعـودية – الإيرانـية وأثرها على دول الخليج العربيّ. (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).

9) عبد الله، عبد الخالق. النظام الإقليمـي الخليجي. (بيروت: المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).

10) كوبر، أندرو سكوت. قبل سقوط الشاه بقليل. ترجمة: حمد العيسى (دبي: دار مدراك للنشر، 2014).

11) كوفيل، تييري. إيـران الثورة الخفية. ترجمة: خليل أحمد خليل (بيروت: دار الفارابي، 2008).

12) لوبيز، فيليب سيبيل. الجغرافيات السّياسية للنّفط. ترجمة: نجاة الصليبي الطويل (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة مشروع "لفظة"، 2013).

13) مجموعة باحثين، تقرير القضايا المختارة عن المملكة العربيّة السعودية. التقرير القُطري رقم: 286/15 الصادر عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر2015.

14) مجموعة مؤلفين. العلاقات العربيّة - الإيرانية في منطقة الخليج. (الدوحة: منتدى العلاقات العربيّة الدولية، 2015).

15) النفيسي، عبد الله فهد. إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ. (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999).

ب. المقالات:

1) بهالا، ريفا. "المملكة العربيّة السعودية: دسائس القصر في مرحلة انتقالية." المستقبل العربيّ: مج 38، العدد 445، (2016).

2) الزويري، محجوب. "العلاقات السعودية - الإيرانية: الواقع والمستقبل." مجلة دراسات شرق أوسطية: مج 20، العدد 76 (2016).

3) هوليس، روزماري. "إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل." مجلة المستقبل العربيّ: مج 23، العدد 258 (2000).

ت. المصادر الإلكترونية:

1) الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السعودية، شوهد في 15 يونيو 2017، في: <http://bit.ly/2uwUriR>

2) محمد بدري عيد، العلاقات الخليجية - الإيرانية بعد الاتفاق النووي." (تقارير)، مركز الجزيرة للدارسات: 08 أكتوبر2015، شوهد في 06 مارس 2016، في: <http://bit.ly/2KSfHJY>

3) مصطفى اللباد، "النّفط: الملعب المتجدد للصراع السعودي - الإيراني." السفير:30 مايو 2016، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2L7Il93>

4) وليد عبد الحي، "أسعار النّفط المطلوبة: نظرة مستقبلية." شوهد في: 23 سبتمبر2017، في: <http://bit.ly/2uuvljO>

5) أندرو سكوت كوبر، "هكذا استعملت السعودية أهم أسلحتها ضد نفسها." نون بوست: 14 مارس 2016، شوهد في 15 فبراير 2018، في: <https://bit.ly/2ILvNPq>

6) "زنكنة: سنرفع انتاجنا من النّفط الخام بمقدار الربع خلال 5 سنوات." كيهان العربيّ: السنة 37، رقم 9578، 28 مايو 2017، شوهد في: 25 سبتمبر 2017، في: <http://kayhan.ir/ar>

7) الموقع الإلكتروني لأرامكو السعودية، شوهد في 04 سبتمبر 2018، في: <http://bit.ly/2y103CS>

ثانـيـاً : المراجع بالغة الأجنبية

a) BOOKS:

1) Howard, Roger. **Iran Oil: The New Middle East Challenge to America**. (London: I.B.Tauris & Co. Ltd, 2007).

2) Wenar, Leif. **Blood oil tyrants, violence, and the rules that run the world**. (Oxford university press, 2015.

b) E-SOURCES :

, at: <"OPEC member Fiscal break-even price Fiscal deficit"

1) http://bit.ly/2NRNjcd >